الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: القبس
التاريخ: ١٩٩٠/٧/٤

في دراسة ناقشتها جامعة القاهرة

الجيش المصري لم يحصل على اسلحة اميركية

الابعد توقيع «الكمب»

■ القوات المسلحة لم تتجاوب مع الرئيس السابق في خدمة تحالفاته فلجأ الى تغييرات قيادية متلاحقة

● السادات

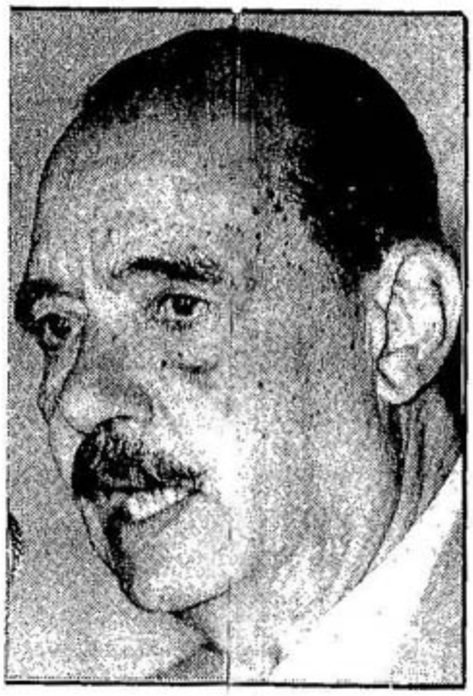

● الجمسى

حقائق مثيرة عن سياسات الرئيس الراحل انور السادات كشفت عنها رسالة دكتوراه تمت مناقشتها في جامعة القاهرة مؤخرا اكدت الرسالة ان الرئيس السادات كان يتخذ القرارات المهمة دون استشارة احد من الذين يعملون معه حيث رضي هؤلاء بذلك وتعاملوا على اساس منطق الموافقة اكثر من منطلق الزملاء والشركاء في الحكم وكانت ابرز مظاهر هذا المنطق قرارات السياسة الخارجية.

ويؤكد الدكتور احمد ثابت صاحب الرسالة التي جاءت تحت عنوان «مدرسة التبعية ودور الدولة في العالم الثالث: دراسة الحالة المصرية ١٩٦١ - ١٩٨١» صحة رواية الاستاذ محمد حسنين هيكل نقلا عن هنري كيسنجر ان السادات لم يستشر الفريق اول محمد عبدالغني الجمسي وزير الحربية في عام ١٩٧٣ في سحب الوحدات الثقيلة من الضفة الشرقية للقناة في ما عدا ثلاثين دبابة وستة وثلاثين مدفعا. وفي هذا الاطار كما يقول الرئيس الاميركي الاسبق ريتشارد نيكسون في مذكراته كان السادات يتجاهل الوزراء العاملين معه ويتخذ قراراته بنفسه وهو الامر الذي اكده ايضا سفير الولايات المتحدة السابق في القاهرة هيرمان ايلتس من ان السادات كان لا يظهر التسامح ازاء ابداء مساعديه ووزرائه اية معارضة لافكاره وقد عدد وزيرا الخارجية السابقان اسماعيل فهمي ومحمد ابراهيم كامل حالات عديدة تؤيد هذه الاراء.

النخبة الحاكمة

تشير الرسالة التي شارك في مناقشتها الدكتور علي الدين هلال رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية والدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع بالجامعة الاميركية والدكتور محمود اسماعيل استاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة الى ان اهم ظاهرة في المقارنة بين نظامي عبدالناصر والسادات هي التغيير الذي طرأ على تركيبة النخبة الحاكمة.

ومن اهم مظاهر هذا التغيير في عهد السادات انخفاض نصيب العسكريين في المناصب الوزارية رغم استمرارهم في شغل مناصب نائب رئيس الجمهورية (علي صبري ـ حسين الشافعي ـ الرئيس محمد حسني مبارك) وباستثناء الوزارات التي شكلها السادات بنفسه ووزارة ممدوح سالم (١٩٧٥/١٠/١٦ ـ ١٩٧٨/١٠/٤) شغل المدنيون هذا المنصب (د. محمود فوزي ـ د. عزيز صدقي ـ د. عبدالعزيز حجازي ـ د. مصطفى خليل).

وفي ما يتعلق بالوزراء فقد تقلص دور العسكريين. فمن بين ١٣١ منصبا وزاريا تمثل اجمالي المناصب في عهد السادات شغل العسكريون ٣٢ منصبا. تقرر بحوالي ٢٥ بالمائة من مجموع الوزراء في حين احتل المدنيون ٩٩ منصبا بنسبة ٧٥ بالمائة وكان شغل المناصب الوزارية في عهد عبدالناصر لصالح العسكريين الذين شكلوا حوالي الثلث في المتوسط وقد تميزت التشكيلات الوزارية في عهد السادات بسيطرة العناصر

التكنوقراطية من اساتذة الجامعات والمهندسين والمهنيين العسكريين فمن ٣٢ وزيرا عسكريا بلغ عدد المهنيين ١٨ وزيرا.

ويلاحظ الباحث ان المشكلة الاقتصادية لعبت دورا بارزا في التغييرات الوزارية في عهدي عبدالناصر والسادات حيث ان اغلب التغييرات كانت تشمل وزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط وذلك بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية التي يريد النظام السياسي احداثها سواء في اتجاه التخطيط وتقوية القطاع العام وتدخل الدول في الاقتصاد والتحرر من ضغوط النظام الرأسمالي او في اتجاه الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الاجنبية.

ومن اهم الاعتبارات التي تمت مراعاتها في عهد عبدالناصر ان يكون رئيس الوزراء من خارج حقل الاقتصاد وكان في كل الحالات عسكريا (علي صبري - زكريا محيي الدين - صدقي سليمان) ومن الملاحظ خلال تلك الفترة ضعف اثر العوامل الخارجية في اختيار رئيس الوزراء وقوة العوامل الداخلية المتمثلة في صراع السلطة داخل النخبة الحاكمة ورغبة عبدالناصر في تنفيذ افكاره بدقة.

وينقل الباحث عن احمد حمروش ان عبدالناصر اراد بتعيين علي صبري ابعاد اعضاء مجلس قيادة الثورة عن المناصب التنفيذية وقصر عملهم على النشاط السياسي ومحاولة الاشراف الفعلي والمباشر على مجلس الوزراء وكان هذا التعيين اول

ادخال العسكريين من خارج مجلس قيادة الثورة للقيام بعمل رئيسي.

. المدنيون والتكنوقراط

وقد شهدت سنوات حكم السادات خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ميلا الى الاستعانة بالمدنيين والتكنوقراط لتولي رئاسة الوزارة والمناصب الوزارية ومع الاتجاه الى الانفتاح الاقتصادي كلف السادات الدكتور عبدالعزيز حجازي بتشكيل الحكومة ورغم ترحيب د. حجازي بسياسة الانفتاح والعمل على جذب الاستثمارات العربية حيث كانت له علاقات عربية وثيقة خاصة مع دول الخليج الا انه حرص على تنفيذ سياسة متوازنة تتضمن الحفاظ على القطاع العام مما ادى الى ضيق السادات الذي كان حريصا على المضي قدما في سياسة الانفتاح بسرعة كبيرة وكان يؤيده في ذلك المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب ود. عبدالقادر حاتم المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة وممدوح سالم ود. مصطفى خليل رغم عدم موافقة مجلس الوزراء على هذا التوجه ومع تزايد الاتصالات الخلفية بين السادات وهذه المجموعة من وراء ظهر مجلس الوزراء فقدم د. حجازي استقالته لعدم قدرته على ممارسة مهام منصبه.

وبناء على هذه التطورات تم تعيين ممدوح سالم في ٩ نوفمبر ١٩٧٦ رئيسا للوزارة للاسراع في تطبيق سياسة الانفتاح بعد ان حظي بمساندة قوى عربية ودولية ومع حدوث ازمة اقتصادية حادة وزيادة حدة ضغوط القوى والمؤثرات الدولية استدعى

تعيين د. عبدالمنعم القيسوني نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية في وزارة ممدوح سالم دون اسناد وزارة معينة اليه الا انه تولى وزارة التخطيط في التشكيل التالي في ٣ فبراير ١٩٧٧ بعد استقالة الدكتور محمد محمود الامام لاعتراضه على التوسع في سياسة القروض الخارجية.

ويلاحظ الباحث زيادة نفوذ المجموعة الاقتصادية في وزارة ممدوح سالم من خلال صلات وزراء المجموعة مباشرة مع السادات مما دفع ممدوح سالم الى تعيين د. ابراهيم حلمي عبدالرحمن مستشارا اقتصاديا له لمواجهة نفوذ المجموعة الاقتصادية التي كانت تتعامل مباشرة مع السادات ودون علم ممدوح سالم.

وقد اسفرت الاتصالات المباشرة بين السادات والقيسوني عن صدور قرارات رفع الاسعار في يناير ١٩٧٧ والتي تسببت في الانتفاضة الشعبية المعروفة ومع ذلك استمر الوضع المتميز للمجموعة الاقتصادية بعد تعيين د. عبدالرزاق عبدالمجيد نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية والتخطيط في ١٥ مايو ١٩٨٠ حيث كان السادات يصفه بانه ايرهارد مصر الا انه بعد شهور قليلة اتضحت عدم قدرة شخص واحد على الاشراف على ثلاث وزارات فاضطر السادات الى تعيين وزير دولة للاقتصاد (د. سليمان نورالدين) ووزير دولة للمالية (د. فؤاد حسين).

الجيش بين ناصر والسادات

يوضح د. احمد ثابت ان الجيش طرأ عليه تغيير كبير في العهدين حيث لعب الجيش

المصري دورا مهما خلال الستينات في المعارك الوطنية والقومية الكبرى من خلال المواجهة مع اسرائيل ومحاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر العربية والافريقية غير ان دور الجيش تغير بعد ازمة الشرعية الحادة التي واجهها نظام السادات في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وعقب توقيع كمب ديفيد والصلح مع العدو الصهيوني وتحول مصدر التسليح من الاتحاد السوفيتي الى الولايات المتحدة.

وقد حرص السادات على ان يلعب الجيش دورا في تامين النظام حيث اصدر اوامره بنزول الجيش لمواجهة انتفاضة يناير رغم رفض الفريق الجمسي الذي اصر على استلام امر مكتوب من السادات بذلك بصفته رئيس الجمهورية والقائد الاعلى للقوات المسلحة.

ويكشف الباحث عن ان القوات المسلحة لم تحصل على اسلحة اميركية رغم وعود الرئيس السادات بذلك الا بعد توقيع كمب ديفيد واعتبار حرب اكتوبر اخر الحروب ويؤكد الجمسي في لقاء مع الباحث انه حتى تركه الخدمة في ٥ اكتوبر ١٩٧٨ كان تسليح الجيش المصري سوفيتيا. وكل ما دخل من السلاح الغربي هو سرب طائرات فرنسية من طراز ميراج ٥ اشترتها دولة الامارات العربية المتحدة.

ويورد الباحث في رسالته رواية الاستاذ محمد حسنين هيكل من ان استخدام السادات لبعض وحدات الجيش في ضرب ليبيا جاء بناء على معلومات تفصيلية ابلغها مدير جهاز المخابرات الاسرائيلي (الموساد) لحسن التهامي مبعوث السادات الشخصي في اللقاءات السرية التي عقدت في المغرب للاعداد لزيارة القدس والتي

حضرها بعض المسؤولين الاسرائيليين من بينهم موشي دايان وزير خارجية اسرائيل انذاك.

وادت تحالفات نظام السادات الى ارسال قوات مصرية جوية الى زائير لاخماد التمرد في اقليم شابا عام ١٩٧٨ ويؤكد الباحث ان القوات المسلحة لم تتجاوب مع رغبات الرئيس السادات في خدمة تحالفاته مما اضطره الى اجراء تغييرات متلاحقة في قيادة هذه القوات حتى تكون علاقته مع القوات المسلحة من خلال وزير الدفاع او رئيس الاركان.

القوى الفاعلة

يوضح د. ثابت ان القنوات الخلفية غير الرسمية داخليا وخارجيا لعبت ادوارا رئيسية في صناعة القرار السياسي مثل قوى الضغط وجماعات المصالح التي اقام معها السادات اتصالات مباشرة من أجل تحقيق سياساته وطموحاته خاصة في الفترة الاولى خلال صراعه مع المسؤولين في الاتحاد الاشتراكي ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الامة الذين اطلق عليهم اسم «مراكز القوى» وكان ذلك بمناسبة بدء اتصالاته السرية مع الولايات المتحدة التي قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية معها بعد ٥ يونيو ١٩٦٧.

ويعدد الباحث عددا من الوقائع التي تعبر عن قدرة السادات على اقامة الاتصالات الخلفية منها:

- اخفاء اتصالاته مع عدد من الجيوب والقوى الكامنة في النظام مثل ممدوح سالم محافظ الاسكندرية انذاك وابرز رجال الامن

السياسي تحت رئاسة شعراوي جمعة وزير الداخلية واللواء محمد صادق رئيس الاركان والليثي ناصف رئيس الحرس الجمهوري وقد لعب هؤلاء الثلاثة دورا مهما في ترجيح كفة السادات في الصراع مع مناوئيه في مايو ١٩٧١.

● لجوء السادات الى اختراق اجهزة الامن من خلال قنوات خلفية حيث لجأ مؤيدو السادات الى الاستعانة باحد ضباط الامن في وحدة التصنت والتسجيل في مكتب شعراوي جمعة وهو طه زكي ابن خالة سكرتير السادات الخاص والذي قام بتقديم عدة احاديث تم التقاطها سرا من داخل بيت السادات وتم استخدامها كدليل اتهام ضد مجموعة مايو وبعد تقديم هذه الشرائط أقال السادات شعراوي جمعة.

● اضاف السادات فقرة منفصلة الى خطابه الذي القاه في اول مايو ١٩٧١ بمناسبة عيد العمال ولم يكن الاستاذ محمد حسنين هيكل قد كتب هذه الفقرة في الخطاب الاصلي الذي اعده وتضمنت هذه العبارة عزم السادات القضاء على خصومه خاصة بعد ترديد الحاضرين شعارات تطالب السادات بالسير على طريق عبدالناصر وعدم المساس بالاتحاد الاشتراكي وقام الاف من الحاضرين برفع صور عبدالناصر في وجه السادات وفي اليوم التالي مباشرة قرر السادات اعفاء علي صبري من جميع مناصبه.

● اتصال السادات المباشر مع مجموعة من الصحافيين في مؤسسة دار الهلال خلال رئاسة احمد بهاء الدين لها حيث كانت هذه

المجموعة (صالح جودت وابراهيم البعثي وشريف فام) تنقل الى السادات ما يحدث في دار الهلال خاصة تدخل احمد بهاء الدين لحذف اجزاء من مقالاتهم التي كانت تتهم زملاء لهم بالشيوعية، والهجوم على الاتحاد السوفيتي وقد انتهى الامر بنقل احمد بهاء الدين الى روز اليوسف.

● في محاولة لاعادة العلاقات مع الولايات المتحدة حاول السادات الاستفادة من اتصالات هيكل وحافظ اسماعيل مع كيسنجر دون علم وزارتي الخارجية في القاهرة وواشنطن كذلك الاتصالات المباشرة بين مدير المخابرات المصري احمد اسماعيل الذي صار وزيرا للحربية بعد ذلك وجين ترون ممثل وكالة المخابرات المركزية الاميركية.

الفئات الجديدة

ويتوقف الباحث عند سؤال مهم وهو لماذا حدث التحول المضاد في السبعينات؟ ويورد عددا من الاراء التي تركزان هذا التحول كان كامنا اساسا في طبيعة النظام الناصري وحدوده التاريخية وان هذا التحول كان سيحدث بغض النظر عن هزيمة ١٩٦٧ وذلك لعدم كفاءة استراتيجية التنمية المتبعة وعدم كفاءة القطاع العام مما ادى الى اختلال ميزان المدفوعات وكان توجه عبدالناصر الى تشجيع القطاع الخاص ناتجا عن حاجة النظام الناصري لتسديد ديون الاتحاد السوفيتي عن طريق زيادة صادرات هذا القطاع من الجلود والاثاث والنسيج والخزف وقد ادى ذلك الى ظهور

السوق الموازية والتهريب في القطاعين العام والخاص لظروف الاختناق الاقتصادي وندرة السلع الاساسية وفي ظل ذلك نشأت بذور الانفتاح الاقتصادي.

ويؤكد الباحث ان التغييرات الاجتماعية والاقتصادية غير الحاسمة لنظام عبدالناصر ادت الى بروز تحالف طبقي جديد ورغم تصفية التحالف القديم الا انه حدث تداخل بين الجماعات الجديدة والجماعات التقليدية بعد ان اصبح كبار الضباط والموظفين يملكون الاراضي ويستغلون الاموال العامة في المضاربة والتجارة في القطاع الخاص والدليل على ذلك انه في اواخر الستينات كان القطاع الخاص يسيطر على ٤٠ بالمائة من الصناعة و٨٦ بالمائة من التجارة الداخلية و٤٨ بالمائة من قطاع النقل والمواصلات و٧٨ بالمائة من قطاع الخدمات الشخصية و٩٢ بالمائة من قطاع السياحة والانشطة الترفيهية.

وقد استدعت الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي تكوين او اعادة تكوين شرائح اجتماعية متميزة ذات مصلحة حقيقية في الدفاع عن سياسة الانفتاح وقد دفع ذلك بالدولة الى استدعاء عناصر من الرأسمالية التقليدية وتم اعطاؤها كافة الضمانات وتعويضها برد ممتلكاتها التي كانت تحت الحراسة حيث تم تصفية هذه الحراسات في عام ١٩٧٧ وعاد نحو ٥٠٠ عقار و٢٠٠٠ فدان الى اصحابها ولم يكن قد تم التصرف فيها وقد تم اعادة الاموال التي خضعت لاشراف الدولة.

وقد شهدت سنوات ما بعد منتصف السبعينات دخول عناصر وفئات معينة مجال القطاع الخاص سواء من خلال مشروعات خاصة او مشتركة مع القطاع العام ورأس المال العربي والاجنبي مثل العناصر العسكرية من مجلس قيادة الثورة والضباط الاحرار والذين شاركوا في حرب اليمن والوحدة المصرية السورية حيث جمعوا كميات كبيرة من الاموال ومن امثلة هؤلاء انور القاضي ومحسن عبدالخالق ووجيه اباظة وحسن ابراهيم ومصطفى كامل مراد وفتحي الديب ومحمد احمد غانم.

كما دخل النشاط الخاص عدد من المدنيين الذين تولوا مناصب وزارية الى جانب كبار قيادات القطاع العام والجهاز الحكومي واساتذة الجامعات الذين تعود اصولهم الاجتماعية الى الرأسمالية القديمة وكبار ملاك الاراضي وكذلك بعض الذين ارتبطوا مباشرة بالثورة والدولة الناصرية منذ بدء سياسات التأميم والتصنيع والتمصير مثل د. عبدالعزيز حجازي وعثمان احمد عثمان واحمد محرم وعبدالوهاب البرلس ومشهور احمد مشهور وسيد مرعي ومحمد عبدالله مرزبان وحسن عباس زكي .. الخ.

اما رجال القطاع الخاص الذين استمروا في الستينات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد استمر بعضهم في نشاطه بينما دخل البعض الاخر في انشطة مشتركة مع القطاع العام او رأس المال العربي

والاجنبي او استغلوا قوانين الانفتاح لانشاء شركات خاصة. والى جانب هؤلاء كانت هناك مجموعات من اصحاب المهن الحرة والتكنوقراط والذين كونوا ثروات كبيرة من العمل في الخليج وعادوا لاستثمارها في مجالات السياحة والفنادق والمستشفيات الاستثمارية والمكاتب الاستشارية واخيرا عناصر جماعة الاخوان المسلمين الذين نزحوا الى دول الخليج خاصة السعودية بعد الصدام مع الحكم الناصري في الخمسينات والستينات وقد عاد الاثرياء منهم لاستثمار اموالهم في شركات توظيف الاموال ومجالات العقار والتجارة وتربية الدواجن والصناعات الصغيرة.

ومع اواخر السبعينات بدأت بعض العناصر ذات النشاط الاجرامي في التهريب واصدار شيكات دون رصيد والعاملين في السوق السوداء والذين اعتدوا على املاك الدولة وتجار العملة في غزو السوق المصرية ومجالات التجارة والتوزيع والاستيراد مستخدمين كافة وسائل التلاعب والفساد السياسي والاداري والتحايل على قوانين الانفتاح وقد سماهم البعض بالطفيلية او اصحاب النشاط الطفيلي.